

عنوان المحاضرة : الفساد الاداري والمالي

هناك العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة وعاده ما تكون متشابهة ومتداخله ويمكن تقسيمها الى الاشكال التالية:

1- الفساد التنظيمي : يعتبر الفساد التنظيمي احد مظاهر الفساد الاداري والمالي البارز والتي تتمثل اهم ممارساته في ما يلي:

أ- **التراخي وعدم احترام وقت العمل:** ويظهر بعدم التزام الموظف بوقت العمل او بحسب تفضيل العلاقات فانه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقة لوقتهم وتأخيرهم في انجاز معاملاتهم مما يؤدي الى ظهور الفساد الاداري والمالي لأنه سيلجأ في مثل هذه الحالة الى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة

ب - **إمتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه :** قد يمتنع الموظف أو يتهرب في بعض الأحيان من ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ وتحمل نتائجه مما يترك آثار سلبية وأزمة ما بين المواطن والموظف تقود إلى الفساد

ج - **عدم تحمل المسؤولية :** إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص ، لا اعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتيال التعرض للمسؤولية . على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية

2 - الانحرافات السلوكية : من أهمها:

أ - **سوء استعمال السلطة :** يعد سلوكا غير أخلاقي إذ يستغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الرقابة التي تقود إلى سوء استغلال السلطة ، وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الموظفين من إبتزاز المواطنين للحصول على مكافآت غير قانونية ، فان جهاز الخدمة المدنية برمته يعاني من فساد كبير يحول دون اعتراض الأفراد خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي ، مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الاعتراض على أي استغلال للسلطة وهذا

يؤدي إلى زيادة الفساد و استفحاله فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعا خصباً للتسلط والسيطرة وبسط النفوذ و تحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة .

ب - المحاباة والمحسوبية : تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً ، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد و محاسبيه دون وجه حق ، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز هو الصلة (القرابة) وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي الى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الافراد .

ج - الواسطة : تعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع لآخر . وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها و بممارساتها من المجتمعات المتقدمة. وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية

وتعرف على إنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة الشخص أو أكثر ، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحياناً ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة.

- 3 الانحرافات المالية : من أهمها :

أ- مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية : إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها وخرقها واعتبار ذلك نوع من الواجهة أو دليل على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن يتحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية نتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والإحتيال عليه والخروج عن أحكامه للحصول

على المنافع الشخصية ومن أبرز هذه المخالفات شيوعا هي الاحتيال والتهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة ، والتهرب الجمركي الذي يخل من تنافسية الشركات ويحرم الدولة من الإيرادات ، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي وكل هذه الممارسات تؤثر سلبا على الدخل القومي والمستهلك والمجتمع بشكل عام .

ب - **الإسراف في المال العام** : ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ، ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية و الجمركية الأشخاص أو شركات غير مؤهلة أو غير كفؤة وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه هدفه إرضاء من هم في السلطة او لتحقيق المصالح المشتركة.

- 4 الانحرافات الجنائية : من أهمها:

أ - **الرشوة** : هي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة ، وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية ، إنها ظاهرة مؤثرة من الناحية الاقتصادية بمتغيرات الاقتصاد الكلي ونتائجها مؤذية ، ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية و التوزيعية .

ب- **اختلاس المال العام** : أي الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها بغير وجه حق بمسميات مختلفة ويعمل الاختلاس على زيادة رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج .